

الفصل الثامن

تصفية الثورة العرابية

القبض على زعماء الحركة . قوسبونات التحقيق والمحاكم العسكرية . محاكمة زعماء الثورة ونزول الانجليز . وصية عرابي السياسية . تعليقات على المحاكمة . أقوال المستر بلانت . إلغاء قوانين عسكرية صدرت في زمن العرابيين . أمطام صادرة ضد العسكريين والملكيين المتقمين للعرابيين وتشكيل قوسبونات أخرى . محاكمة سليمان داود وزملائه . المؤامرة الوطنية .

القبض على زعماء الحركة . لما استسلم الجيش وخضع ضباطه ، صدرت الأوامر بالقبض على العرابيين من ملكيين وعسكريين ، وسجنوا في القلعة وأما كن أخرى أما عرابي ، فقد أمر الخديو مأمور ضبطية القاهرة ابراهيم بك فوزي بالقبض عليه وتسليمه للانجليز . فنفذ ما أمر به ، وأحضر عرابي الذي قام بتسليم سيفه الى القائد « دروري لو » ، بالعباسية ثم شرع في إلقاء خطاب ، فقاطعه القائد بقوله إنه غير مأذون بأن يفتح معه مخابرة سياسية ، وأن واجباته كانت بحسب أمر سمو الخديو أن يلقى القبض عليه كأسير . وكان ذلك في يوم ١٥ سبتمبر

وفي الوقت نفسه قبض على طلبة عصمت وجرده من سيفه بيد القائد المذكور وأودع مع عرابي ومحمود سامي قشلاق عابدين في انتظار المحاكمة

وبعد القبض على زعماء الحركة اهتمت الحكومة بتصفية الثورة العرابية ، وكان أول عمل لها في هذا الباب إلغاء جيش عرابي فصدر الامر بذلك في ١٩ سبتمبر

قومسيونات التحقيق والمحاكم العسكرية . وفي يوم ١٩ سبتمبر أيضا صدر
دكريتو بتشكيل قومسيون بالاسكندرية ، تحت رئاسة عبد الرحمن رشدي بك للتحقيق في
حوادث القتل والنهب والحريق التي وقعت يوم ١١ يونيو ، ومحاكمة الأشخاص الذين
كانت لهم يد في الحوادث التي وقعت بين ١١ و ١٦ يولييه

وفي نفس التاريخ المذكور صدر دكريتو آخر بتشكيل قومسيون مخصوص بطنطا
تحت رئاسة محمود حمدي الفلكي باشا للتحقيق في حوادث القتل والنهب التي حصلت
بطنطا والمدن المجاورة لها



اسماعيل أيوب باشا

وفي ٢٨ منه ، صدر أمر عال
بتشكيل قومسيون مخصوص بالقاهرة
تحت رئاسة اسماعيل أيوب باشا ،
للتحقيق وإقامة الدعوى على كل من
ارتكب جريمة العصيان أو التعدي
على السلطة الخديوية ، أو الإهانة
للذات الخديوية

وفي التاريخ المذكور صدر
الأمر بتشكيل محكمة عسكرية بمصر
تحت رئاسة محمد رؤف باشا ، للحكم
في الدعاوى التي تقدم إليها من
القومسيون المخصوص السالف
الذكر .

وفي اليوم نفسه صدر دكريتو بتشكيل محكمة عسكرية بالاسكندرية ، تحت رئاسة
عثمان نجيب باشا ، للنظر والحكم في الدعاوى التي تقدم إليها من قومسيوني الاسكندرية
وطنطا على أن تكون أحكام المحكمتين العسكريتين نهائية ولا ترد . وقد صدر أول
حكم من محكمة الاسكندرية في يوم ٥ أكتوبر باعدام محمود احمد بائع العرقسوس الذي
ثبت عليه القتل في مذبحة الاسكندرية

وقد تشكلت قومسيونات أخرى سنورها في تواريخ تشكيلها

محاكمة زعماء الثورة وتدخل الإنجليز . في يوم ٤ أكتوبر نقل عرابي وزملائه من قشلاق عابدين محاطين بالجنود الإنجليزية إلى محل ديوان الدائرة السنية (١) في شارع قصر النيل استعداداً للتحقيق معهم .

وفي يوم ١٠ أكتوبر ابتدأ القومسيون المخصوص بالقاهرة في التحقيق مع عرابي وزملائه وهم محمود سامي البارودي وعبد العال (أبو حشيش) وعلى فهمي وطلبة عصمت ومحمود فهمي ويعقوب سامي . واستمر التحقيق معهم إلى يوم ١٦ أكتوبر ، وكان قد أوشك أن يتم لولا أن تغير موقف الإنجليز تجاه الحكومة المصرية وبدأت تظهر نواياهم ، وأخذت أيديهم تمتد إلى شئون مصر الداخلية ، فاستهوا أعمالهم بأن كلفوا قنصلهم العام السير مالت تبليغ الحكومة المصرية بأن حكومة الملكة تطلب أن يكون المحامون عن عرابي ورفاقه إنجليزاً ، وأن يراقب سير المحاكمة ضابط إنكليزي كبير . فرفضت الحكومة المصرية هذا الطلب وأعلنت الحكومة الإنجليزية ، بواسطة مالت ، أن مسألة الدفاع عن عرابي وزملائه بواسطة محامين من الإنجليز لا يمكن الموافقة عليها ، وإلا فالأفضل للحكومة المصرية أن تسلم المتهمين لحكومة إنجلترا الحرة . واستمرت المحادثات دائرة بين الحكومتين تلغرافياً بهذا الصدد حتى فوجئتا بتلغراف في صورة إنذار بعث به اللورد جرنفل إلى الحكومة المصرية وفيه ما يأتي : —

ليس هذا أو أن ظهور الحكومة المصرية بمظهر المعارضة والممانعة . وإن استمرارها على الأباء يعرضها للفشل والخطر ، ولا تكون هذه النتيجة مقتصرة على النظارة وحدها بل تتناول مركز الخديو نفسه ، وإذا لم تقبل الحكومة المصرية طلب الحكومة الإنجليزية ، فلا يسعها أن تتحمل تبعه ما يترتب على رفضها من النتائج السيئة بعد انقضاء ثمانية أيام على هذا الإنذار ،

دهشت البلاد لهذا الإنذار ، لأن الذي كان سائداً في الأذهان إذ ذاك ، أن الإنجليز إنما قدموا لتأييد الخديو لا لاضعافه ، فلم يسع الحكومة المصرية إزاء هذا التهديد إلا أن تجيب الطلب ، وتوافق على اختيار برودي ونايير محامين عن عرابي ، واضطر رياض باشا إلى الاستقالة من نظارة الداخلية ولكنه استعمل

(١) أعد مكان الدائرة التي انتقلت إلى مكان آخر ليكون مخفراً للإنجليز . وتشغله مصلحة التجارة والصناعة الآن .



برونى المحامى

وأخذ التحقيق مجراه فى
يوم ٢٥ أكتوبر بحضور
محامى عرابى . ثم أجليت
الأوراق الى المحكمة العسكرية
وأرسل هو وزملاؤه الى
سجن مصر وظلوا به حتى
ميعاد محاكمتهم

وفى صباح ٣ ديسمبر الموعد
المحدد للمحاكمة اجتمعت هيئة
المحكمة العسكرية ، بالملابس
الرسمية والنياشين ، تحت
رياسة رفوف باشا وبحضور
السير شارلس ولسون
وبعض الانجليز ومندوبى
القنصلية الانجليزية العامة
والجنرال اليزون وبعض
مكاتبى الجرائد الأجنبية

وأمر الرئيس باحضار
عرابى فمثل أمام المحكمة ،
موجه إليه ما يأتى : —

د يتبين مما أوضحه مجلس
التحقيق أنك عصيت
وحملت السلاح ضد الحضرة
الخدوية ، فكنت بذلك
مضاداً للبند ٩٦ من القانون
الحربى العثمانى والبند ٥٩ من



نايير المحامى

قانون الجنايات العثماني . فهل تعترف أنت بنفسك بهذا العصيان ؟ ،
فوقف برودلى محاميه وقال باللغة الفرنسية : - « ان موكلى اعترف بارتكابه
العصيان وأنا المحامى عنه أصدق على ذلك وإليك اعترافاً كتابياً منه بهذا الشأن ، وبعد
ذلك رفعت الجلسة على أن تستأنف انعقادها بعد الظهر
وفي الساعة الرابعة مساء استؤنفت الجلسة ، ووجه الرئيس الى عرابى ما يأتى : -
« بناء على اعترافك بالعصيان واقرارك بحملك السلاح ضد الحضرة الخديوية ، لم يكن
للمحكمة إلا أن تصدر باتفاق الآراء وعملاً ببندى ٩٦ و ٥٩ من القانون العثماني ،
الذين يقضيان على من أتى العصيان بالاعدام ، فالمحكمة قضت بقتلك ،



عرابى أمام المحكمة العسكرية

ثم أردف الرئيس ذلك بتلاوة الأمر الخديوى باستبدال القصاص المذكور بالنفى
المؤبد من جميع أراضي مصر وملحقاتها ، فاذا عاد إليها ينفذ فيه الحكم (الاعدام)
وقد صدر الحكم من هذه المحكمة على زملائه بالاعدام واستبدل بعد ذلك بالنفى
أيضاً ، واذا عاد أحدهم ينفذ فيه الحكم كذلك .
وصدرت الأوامر فى ١٤ ديسمبر بتجريدهم من رتبهم وأملاكهم وتصفيتهم وجعل
ثمناً تعويضاً للمصابين فى الحوادث التى وقعت بسببهم (١)

(١) فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ تشكلت لجنة التعويضات بأمر خديوى من سعادة عبد الرحمن بك رشدى
ومندوبى فرنسا وانكلترا وإيطاليا واليونان للنظر فى طلبات التعويض عن دماء القتلى والمصابين بسبب الثورة .
وبدأت عملها فى ٦ فبراير

وفي يوم صدور الحكم على عرابي جدد رياض باشا استقالته الآتي نصها : —
« ان ما اعتراني من المرض اضطرني الى ملازمة الفراش ، فبت غير متمكن من القيام بمهام وظيفتي ، وعليه فأتى أقدم استعفائي بين يدي سمو أميرى ومولاي ، وإني له في كل حال العبد الخاضع المتواضع ، فقبلت الاستقالة .

وكان الخديو قد أريد على تعديل الحكم الصادر على عرابي وزملائه فوقع ذلك وقعاً سيئاً في النفوس ولم تمالك جريدة « اجبشيان غازيت » نفسها — وهى لسان حال الانكليز في مصر — من المجاهرة بأن نتيجة محاكمة زعماء العرابيين جاءت مخالفة لمجرى العدالة . وقد اعتبرها الناس جميعاً ضربة قاسية للرأى العام . (١)

وصية عرابي السياسية . ولما صدر الحكم على عرابي بعث إلى جريدة التيمس بوصيته السياسية ، وقد أملاها عليه المستر « برودى » أحد محاميه ونصها : — « عملاً بما أشار على به المحاميان اللذان توليا الدفاع عنى وهما المستر « برودى » والمستر « نايبير » اللذان لا أستطيع أن أفهما حقهما من الشكر لما بذلاه فى قضيتى من الجهد والاخلاص ، اعترفت امام القضاء بتهمة العصيان والخروج على الخديو ، كما أن وزراء انجلترا طالما صرحوا بعصيانى . وليس من المنتظر أن يعدلوا بغتة عن هذا الرأى ، وليس فى استطاعتهم أن يفعلوا ذلك الآن . وأنا أقبل بكل ارتياح أن اذهب إلى أية جهة تريد انجلترا أن ترسلنى إليها . وأن أبقى فى المكان الذى تعينه لى إلى أن يحل اليوم الذى تستطيع فيه أن تغير رأياها وتعيد النظر فى أمرى .

« ولست أشكو اليوم مما انتهى إليه أمرى ، ولا من الحكم الذى صدر على ، فانه يقرر على كل حال براءتى من تهمة المذابح والحريق التى لم يكن لى يد فيها ، ولا تتفق مع مبادئ السياسة والدينية . وقد صار الأمر كله موكولاً إلى الحكومة الانجليزية وإلى مكارم الشعب الانجليزى . وأنا أغادر مصر مع الثقة التامة فى حسن مصيرها ، لأننى أعتقد أن انجلترا صارت لا تستطيع أن توجل الاصلاحات التى قننا للبطلانية بها ، وكأخنا من أجلها . ولا بد أن تبدأ بالغاء المراقبة الثانية ، ولا تترك حكومة مصر فى

(١) حتى ان بعض كبار الانجليز قال ان الخديو كان رافياً أشد الرغبة فى إعدام عرابي التى كانت محاكمته غاية فى السخف لأن جميع المسائل رتبته سراً معه على انه إذا اعترفت أمام المحكمة بأنه مذنب فان الحكومة البريطانية تعهد بالألا تسلمه للحكومة المصرية وبأن تنفيه مع أسرته إلى مستعمرة بريطانية .

أيدى الآلاف من الموظفين الاجانب وتحرم أبناءها من ادارة شئونها ، ثم تطهر المحاكم الاهلية من أوضاعها وتضع القوانين والمشروعات اللازمة لنظام الادارة ، وأهم من وضعها مراقبة تنفيذها . ثم يشكل مجلس للنواب يكون له حق الاشتراك في إدارة شئون الأمة المصرية ، ويمنع المرابون من الانتشار في قرى الفلاحين . فاذا تمت كل هذه الأمور وعادت على مصر بالتقدم وال عمران وجب على الشعب الانجليزى أن يعترف بأنى كنت محققاً في الخروج والعصيان . .

ولما كنت من أبناء الفلاحين الذين يحبون بلادهم ، فقد بذلت ما فى وسعى وامكاني لاجراء هذه الاصلاحات ولكن لسوء حظى لم يتح لى أن تتم على يدى ، وأملى عظيم فى ان الحكومة الانجليزية ستقوم باتمام ما بدأت به . فاذا أدت انجلترا هذه المهمة واستخلصت مصر للمصريين وضح للعالم جلياً ما هو الغرض الجليل الذى كان عرابى العاصى يسعى اليه . .

« إن جميع المصريين كانوا فى جانبي ، كما أننى وقفت نفسى على خدمة بلادى التى لن اتحول عن حبها إلى نهاية حياتى . فذلك أرجو ألا تفتأ مصر تذكرنى عند ما يتسنى لانجلترا أن تتم العمل الذى حاولت الشروع فيه . وانى لا أزال اكرر القول بانى غير حزين لما وصل اليه أمرى ، بل أرانى مغتبطاً مسروراً لاعتقادى بان ما حل بى من سوء العاقبة كان من البواعث لحصول مصر على ما هى أهل له من الحرية ورغد العيش . فاذا اتمت انجلترا هذا العمل الجليل كنت على يقين بانها لا بد ان تسمح لى بالعودة إلى وطنى المحبوب ، لما جبلت عليه من حسن الشعور الانسانى ، وحب الانتصار للعدالة ، حتى أرى بعينى رأسى ، قبل أن ينقضى أجلى ، نتيجة اعمالها فى خدمة الانسانية . .

« هذا وانى أشكر اليد البيضاء التى أسداها الى المستر جلادستون واللورد جرانفل بحسن وساطتهما فى امرى ، حيث انقذانى من حالة الخطر التى كنت فيها . كما انى اشكر اللورد دوفرين والسير ادوارد مالت لما ابدياه من العطف على اما صديقى المستر بلانت فاننا عاجز عن ايفائه حقه من الشكر لما بذله لأجلى من جاهه وماله ، وما ساعدنى به فى ساعة الشدة والحاجة التى تحول فيها عنى اصدقائى المصريون واحد بعد الآخر . .

« وأنا عاجز أيضاً عن إيفاء حق الشكر للمستر «برودلى» فقد أولانى نعمة الخلاص والنجاة بفضل اجتهاده وصدق عزيمته ، وكذلك المستر ناير. وبالجملة اشكر للأمة الانجليزية كلها عطفها على ، وأشكر لكم ياسيدى المحرر وكبار محررى الصحف الانجليزية ما تفضلتم به من الاجماع على المطالبة بالعدالة فى محاكتى . .

وأختم القول بانى على ثقة بان حقنا سيظهر جلياً فيما تعرضنا له مع مرور الزمن. وان إنجلترا لا تتدم أبداً على ما أبدته من الكرم والانسانية مع رجل كانت قد قصدت في أول الأمر مجارته.

من سجن القاهرة ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م. أحمد عرابي المصري

هذه اللهجة التي اتخذها عرابي في وصيته الى جريدة التمس، هي نفس اللهجة التي كانت تدور على السن الساسة الانجليز في خطبهم وأقوالهم. وبعد ان كانت علة تدخل إنجلترا في مصر هي حماية الخديو من ثورة الاهالي، انقلبت الى النقيض، أى إلى حماية الاهالي من سلطة حكاهم وأموأهم، ووجوب اجراء الاصلاحات التي تشير بها إنجلترا وتراقب تنفيذها بنفسها، حتى تصبح مصر للبصريين، ويحكم المصريون انفسهم بانفسهم (١)

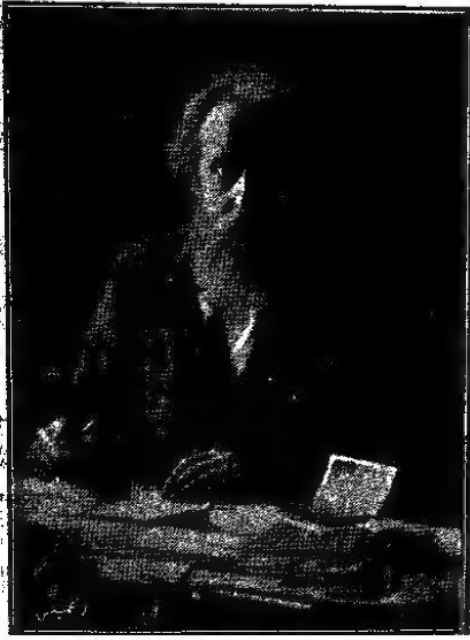
تمليقات مطاب التمس وقد قرأت في ذلك الحين ما بعث به مراسل التمس إلى جريدته عن عرابي في اثناء محاكمته قال :-

« تقرر إدانة عرابي في كل الحوادث التي وقعت قبل طلب العفو من سمو الخديو، على انه متمسك كل التمسك ان كل اعماله بعد ذلك كان رائدها الاستقامة والاخلاص لسمو الخديو، وهو ليصور نفسه كأن الأمة كانت تدفعه في تيارها إلى الامام، فاذاً اعترض عليه بما وقع من الاعمال المنكرة أجاب أولاً بالانكار، ثم طلب العفو والسماح، وأخيراً حاول تبريرها. واذا سئل عن رغبته في خلع الخديو أنكر، فلما ألحوا عليه وأدلوأ اليه بالبرهان قال :- انى لا اذكر ذلك. ولما سئل عن السجناء الثمانمائة الذين وجدوا في سجن القاهرة عند ما دخلها الانجليز، أجاب بان السجناء على ظنه كانوا مائة فقط ولم يحكم هو عليهم بل حكمت عليهم محاكم قاتونية... فأروه صورة السؤال الذي عرض على العلماء بشأن الخلع فقال إنه لا علم له به. فقيل له :- ان معتمدى الانجليز وجدوه هناك. فقال :- لا بد أن واحداً وضعه بدون على. ثم أنكر تدخل عبد الله نديم معه كل الإنكار وقال :- انه لم يطالع قط جريدة الطائف.

ولم يظهر منه خلال المحاكمة أثر لحب الاستقلال والوطن والثبات في الراى. واذا راجعت صحائف تقاريره فلا ترى فيها ما يشتم منه رائحة الغيرة على الشعب الذي طلب الزعامة عليه، بل يلوح من خلالها أنه رجل يهيم في بحر الأفكار لا نقاذ حياته، وقد أقر منذ بداية التحقيق ان أول خطوة خطاها نحو العصيان انما كانت لهذه الغاية،

(١) اما عرابي واعوانه فبعد استبدال حكم الاعدام بالنفى المؤبد وقع الاختيار على جزيرة سيلان محلاً لأقامتهم فنفوا اليها

وانى اترك للقارى ان يحكم معى ان الحركة العراية لم تكن فى الحقيقة حركة وطنية
أقوال مستر بلانت . وكان المستر ولفرد بلانت (١) هو أشد الناس عطفاً
على عرابى أثناء المحاكمة وبعدها ، وأشد الناس تأييداً لقضيته . ونرى أن نورد هنا
بعض ما علق به على حوادث هذه المحاكمة .



المستر ولفرد بلانت

قال فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال
انجلترا لمصر » فى الفصل الخامس بمحاكمة
عرايى ما يأتى : —

« وقد رأيت من الضرورى ان اذكر
تفاصيل المصاعب الاولى التى اعترضتنا فى
سبيل محاكمة عرايى ، لانى لا يمكننى بدون
ذلك أن أمحو أثر تلك الاسطورة التى فى
مصر ، وخلاصتها ان كان هناك اتفاق
سرى بين عرايى وجلادستون بأنه لن يعدم ،
ففى استطاعنى أن أثبت بالوثائق التى تحت
يدى ان جلادستون لم يكن ينظر إلى المتهمين
بروح الرحمة — دع عنك الاتفاق معهم —

بل بالعكس كان يجارى جرانفل فى السعى فى إعدام عرايى بواسطة الخديو . وذلك كان
بإنجاد محكمة تحاكمه محاكمة صورية لكى يبرروا غلطاتهم وتورطاتهم فى الستة الأشهر
الماضية فى مصر . ولم يكن وخز الضمير هو الذى منع جلادستون من السير فى خطته
إلى النهاية ، بل ان صوت الجمهور الانجليزى هو الذى أخافه وأنذره بالخطر الذى يهدد
شهرته إذا هو مضى فى طريقه إلى آخرها . . .

« ولما انتهى دور الخطر هذا لم يكن من الصعب ان يتنبأ الانسان بأن نتيجة المحاكمة
ستكون سلبية . فان المحاكمة النزيهة فى محكمة علنية ووجود محام انجليزى ينبش بمجرفته
أقدار الخديو ويكشف عن الجرائم المخبوءة ، كل هذا لم يكن مما يفكر فيه الخديو إلا
وهو يرتجف خوفاً . ثم ان التحقيق العلنى هذا كان من شأنه أن يفسد على الحكومة

(١) المستر بلانت هو الذى ساعد فى استدعاء المحامى برودلى للدفاع عن عرايى

الانجليزية تدابيرها ويفند نظريتها عن الحوادث الماضية التي بنت عليها معاذيرها لاتخاذ
خطوة العنف . ثم ان السلطان كان في حاجة إلى عدم إفضاء سره .
ثم قال في موضع آخر : -

« وفي أثناء ذلك كانت الأحوال تجري على ما يرام . ففي ٢٢ أكتوبر أذن لبرودي
ونابير (محامي عرابي) بأن يدخلوا إلى غرفة عرابي وعرفا بما أخبرهما به كيفية تهية
دفاع قوي عنه . »

« وكان موقف عرابي وهو في الحبس ملوفاً بالوقار ، لأنه مهما قيل عن شجاعته
المادية كان على مبلغ كبير من الشجاعة الأدبية . وكانت هيئته وسلوكه لذلك عند مقابلتهما
بسلوك المعتقلين الآخرين يلفتان النظر . فقد كتب دون أن يتردد تاريخ المسائل السياسية
التي اشترك فيها بأجمعها ، وكانت روايته صريحة مقنعة ، ولم تكن صراحته دون ذلك
أيضاً عند ما روى ضروب الاسماء التي عامله بها أولئك الاوغاد السفلة خدمة (١)
الحديو توفيق الاثراك عند ما نقلوه من السجن الانجليزي الى السجن المصري وطول
مدة بقاءه في هذا السجن . »

الغاء قوانين عسكرية صدرت في زمن العرابيين . في أثناء محاكمة عرابي
وزملائه أصدر الحديو أمرين في ١١ أكتوبر يقضيان بالغاء الأوامر العالية الصادرة
في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ الخاصة بمرتبات الضباط والصف
ضباط والعساكر - وهي التي كانت قد صدرت أيام محمود باشا سامي البارودي -
وبإعادة مرتباتهم إلى ما كانت عليه قبل هذين الأمرين ، وإلغاء قوانين الاعانة والضمان
والامتيازات العسكرية ، وتسوية حالة الضباط المستودعين ، مع تفويض ناظر الحرية
والبحرية في أن يطبق على رجال العسكرية أحكام الأمر الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦
عن مصارف انتقال الموظفين الملكيين حين وضع قانون خصوصي عسكري

أعطاء صدارة ضد العسكريين والملكيين المتهين للعرابيين وتشكيل
فوصيونات أمري . وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ صدر الأمر بالعفو عن جريمة
العصيان عن الملازمين الثواني والأول واليوزباشية وتجريدهم من رتبهم وحرمانهم من
كل حق في مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد

(١) خدمة الحديو هما حسين أغا الشاشرجي وإبراهيم أغا التوتيجي

كما صدر أمر في ٢١ ديسمبر بتجريد آخرين يقلون عنهم في درجة الاتهام من رتبهم وألقابهم ومحو أسماؤهم من دفاتر الضباط إلى الأبد . وكذلك صدرت أحكام



أمين الشمسي (باشا)

تقضى بمراقبة بعض المتهمين داخل بلادهم مدداً تتراوح من سنة إلى خمس سنوات وغرامات مالية تتراوح ما بين ثلاثمائة جنيه وخمسة آلاف جنيه . وصدر حكم على أمين الشمسي (باشا) بالمراقبة خمس سنين مع دفع غرامة قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى

وفي أول يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الحديو أمره بتجريد الأشخاص الذين اشتركوا في جريمة العصيان من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم وفي ٦ منه صدرت الأوامر بتشكيل ثلاثة قومسيونات مخصوصة في طنطا

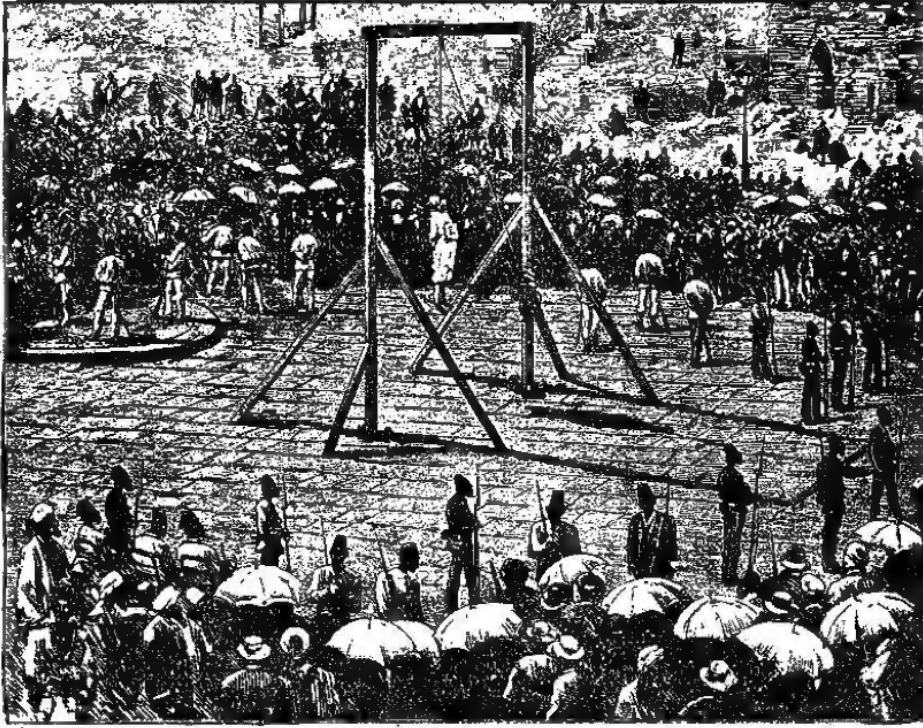
والمحلة الكبرى ودمهور لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من حوادث السرقة والتعدى والنهب والتهتك والقتل . وقد اختص قومسيون طنطا بنظر حوادث مديرية الجيزة ومديريات الوجه القبلى جميعها . وقومسيون المحلة الكبرى بالنظر فيما وقع بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمحلة الكبرى . وأما قومسيون دمنهور فقد اختص بنظر ما وقع في البحيرة والمنوفية

محكمة سليمان داود وزملائه . وآخر من حوكم من العرايين أربعة من الضباط (١) وسليمان داود (٢) المتهم باحراق الاسكندرية ، وكذلك السيد قنديل مأمور ضبطيتها بتهمة التقصير في وظيفته ، وبت النفور بين الأهالى والأجانب واستمرت محاكمتهم حتى يوم ١٠ يونيه حيث صدر الحكم على الأربعة الضباط بالسجن لمدة مختلفة ، كما حكم على السيد قنديل بالحبس لمدة سبع سنوات

(١) الضباط هم البكاشيان فرج يوسف واحمد نجيب والصاغان على مظهر وعثمان خميس

(٢) وكان قد هرب إلى جزيرة صكريت وقبض عليه في ٢ نوفمبر وأعيد إلى مصر

وفي اليوم نفسه صدر الحكم باعدام سليمان داود وقد نفذ فيه الحكم علناً بميدان المنشية - وكان هو الوحيد الذي حكم عليه بالاعدام من بين رجال الثورة العسكريين ونفذ فيه - وقد كان هذا الحكم موضع ملاحظة الانجليز كما يفهم من الحديث الذي دار بين سمو الحديو ومكاتب جريدة التيمس في ٢٣ يونه حيث قال : —



اعدام سليمان داود

« تشرفت بمقابلة سمو الحديو وفي أثناء الكلام قال جنابه أتأسف من انه يوجد في إنجلترا من يفكر في أن حكومتى تصرفت بقسوة غير عادلة نحو سليمان داود. أما بشأن التثريب الشخصى فذلك لا يتأتى عنه مضرة ، فإن خرابات الاسكندرية تشهد بعدالة ما أجريت كما أنه يوجد في إنجلترا نفسها أشخاص يعتبرون صحة الحكم النهائى الذى صدر من قبلى وانى قد شكرت للستر جلاستون ما أبداه ،

« ولا مرأ أن الاستياء الذى ظهر في إنجلترا حين حرق الاسكندرية يحكم على نفس العمل . أما الادعاء بكون ذاك العمل الشنيع قد نشأ عن محبة وطنية فما لم يسبق له خاطر قط بل دحض باعتراف زعماء العصاة أنفسهم الذين استأوا من وقوعه وانكروا أنهم أمروا به . فضلا عن ذلك فإن ذاك القسم الذى أحرق من المدينة هو أبعد قسم عن محل نزول العساكر وان الحريق كان الباعث الحقيقى لنزول العساكر الانجليزية الى البر . فهذه الأمور كلها تعضد الحكم وتنصر له ،

• أما من جهة سليمان فقد جرى استجوابه أمام لجنة لم يكن أعضاؤها في الحقيقة أعداء للعصاة وهم جميعاً بصوت واحد حكموا بجريمته ثم أرسل أمام المجلس العسكري الذي عينت فيه عضواً انجليزياً (ماجور موريس) وعضواً نمساوياً (فيدريكو باشا) كما أعلن أن ليس من تحزب في المسألة . وفضلاً عن كل ذلك قد حضر المحاكمة ضابطان انجليزيان وترجمان من قبل الحكومة الانجليزية وكانت المحاكمة علنية أمام مشهد حافل

• وقد أجمع أعضاء المجلس جميعاً بقرار واحد دون استثناء على اعدامه حتى إن نفس المتهم اعترف بجريمته . فهل يمكنني بعد هذه البيانات التداخل في المسألة ولو كان بين الأعضاء رأى واحد مخالف لا يمكن ذلك . ولكنني تركت الشريعة تجري في مجاريها وفي يقيني أن ما من خائن في انجلترا حكم عليه بالاعدام وكانت دلائله أوضح وأتم من الدلائل التي تبين في قضية سليمان الموما إليه

• أما مسألة السيد قنديل فيلوج انه يوجد ارتياب في ماهية جريمته ، وإنني متأكد إن كلا من اللجنة والمجلس العسكري سيراعيان ذلك وإن غاب عنهما فساظر فيه . وبالحقيقة إنني أود انجاز هذه التحقيقات والمحاكمات لأنني استكشف منها لكونها تذكر التعاسات الماضية . على أني لا أقوى على تعجل قضايا يتأني عنها اجحاف في حقوق العدالة . وتذكر أنه قد مضى سنة على تلك الكوارث فلا يمكن لأحد أن يدعى بأننا أسرعنا بالأحكام ولكن قد حان الزمن الذي يجب علينا أن ننسى فيه الماضي ونشرع في مباشرة الأعمال من جديد ،

وقد أصدرت القومسيونات والمحاكم السالف ذكرها أحكاماً مختلفة بجزائات متنوعة كما صدر الأمر العالي في ١٨ أكتوبر بالعفو عن كل ما وقع في جميع أنحاء القطر زمن الثورة من جرائم السرقة ونحوها وصرف النظر عن كل تحقيق جار وعدم سريان هذا العفو على جرائم القتل وهتك الأعراض ، ولا على الجنايات أو الجنح التي انتهت القومسيونات من تحقيقها واحالتها على المحكمة العسكرية بالاسكندرية للحكم فيها . كما صدر الأمر أيضاً بإلغاء القومسيونات المخصوصة المشكلة بالأوامر الصادرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ و٦ يناير سنة ١٨٨٣ . وإلغاء المحاكم العسكرية . وقد قامت الحكومة بتصفية الملكيين الموظفين في مصالحها من مديريين ومحافظين وغيرهم ممن قد تحقق انحيازهم للحركة العرابية . وصدر الأمر بفصل محمود خليل باشا من رئاسة أفلام عربى المعية

المؤامرة الوطنية . في يوم ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ ظهر ذيل للثورة العراية وهو اكتشاف جمعية سرية غرضها إخراج الانجليز من مصر وقلب نظام الحكم فيها . ولقد أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم (المؤامرة الوطنية المصرية) وجاء في قانونها الأساسى الذى ضبط أنها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى مسلم أو مسيحى يدفع خمسة جنيهات انجليزية إعانة للجمعية ويقسم اليمين على الطاعة العمياء وأن تكلف أحد الأعضاء بشئ لا يكون إلا بالاقتراع وبعد ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ . وجاء فى قانونها أيضاً أن العضو يحصل عند انخراطه فى سلكها على بندقية وطبنجة وخنجر . الخ وفى يوم اكتشافها أتى عثمان باشا غالب مأمور الضبطية بأسماء الأعضاء الى خيرى باشا مهردار الحديو فأطلعه عليها ثم توجه الى شريف باشا لعرض المسألة عليه . وبعد البحث والتحرى قبض على المتهمين وهم محمد بك طاهر ونجده وموظفوه والشيخ احمد نور وعبد الرحمن بك فتوحه ومصطفى صدقى وأخوه واسكندر افندى سلام ومحمد حمد بك ومحمد افندى مدحت وحسين افندى صقر ومحمد الشبراوى ومحمود صادق واحمد رشدى وعلى بك فوزى وعبد الرازق بك الذى كانوا يجتمعون فى منزله . ومحمد سعيد الحكيم المغربى الاصل ورئيس الجمعية ، والشيخ سعد زغلول الطالب بالأزهر (المغفور له سعد باشا زغلول) واستمر التحقيق معهم جملة أشهر وأخيراً أصدرت المحكمة حكماً فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بنى مصطفى بك صدقى خارج القطر . وفى ٤ ديسمبر حكم على محمد سعيد الحكيم (الرئيس) بالنفى المؤبد خارج القطر المصرى . وأما باقى المتهمين فقد أفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة عليهم

بذلك تمت تصفية الثورة العراية واستوصل ذنبها

انقاص عدد الجنود الانجليزية . بعدئذ بعث السير إفلن بارنج خطابا الى اللورد جرافل فى ١٩ أكتوبر يبدى فيه رأيه بأن وجود قوة انجليزية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندى وستة مدافع بالاسكندرية ، بل وأقل من ذلك ، يكفى لحفظ النظام وبقاء الأمور مستقرة ، وللتأثير الأدى فى نفوس الأهلىين . وبناء على ذلك أصدرت الحكومة الانجليزية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أمراً بتخفيض قوة الاحتلال الى ٥٠٠٠ جندى بالقاهرة وثلاثة آلاف بالاسكندرية